الصباح الاقتصادية
13
العدد 2502 - السنة التاسعة
الأحد 21 رمضان 1437 - الموافق 26 يونيو 2016
Sunday 26 June 2016 - No.2502 - 9th Year

بما يضمن إمدادات توازن العرض بالطلب في السوق العالمي

«الشال»: أسعار النفط قد تستقر حول الـ 60 دولاراً للبرميل

■ البنك الدولي يحصر في تقريره الأخير جملة من المخاطر كانت سبباً في التذبذب الكبير في تقديراته

■ بنك بوبيان يحقق أرباحاً صافية في الربع الأول تقدر بـ9.1 ملايين دينار بارتفاع نسبته 23.8 في المئة مقارنة بـ2015

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أن أسعار النفط في شهر يناير الفائت هبطت إلى مستويات غير محتملة، وبلغ سعر برميل النفط الكويتي أدنى مستوياته بتاريخ 2016/01/20 عند 19.1 دولار أمريكي، وهذا المستوى أدنى بكثير من مستوى الـ 10 دولار أمريكي الذي بلغه في عام 1986 إذا أخذنا في الاعتبار عامل التضخم وعامل الإنتفاخ في النفقات العامة، منذ ذلك الحين، وحتى الأسبوع الفائت، بلغ سعر برميل النفط الكويتي بتاريخ 2016/06/22 نحو 45 دولار أمريكي، أي أنه ارتفع بنحو 135.6 في المئة عن أدنى مستوى بلغه، وحتى أعلى بنحو 80 في المئة عن السعر الإفتراضي في الموازنة الحالية 2017/2016 والبالغ نحو 25 دولار أمريكي للبرميل، خلال تلك الفترة، صدر مشروع الموازنة الحالية، وفي زمن ضغط شديد على أسعار النفط -فبراير 2016-، ظاهر المشروع كان ضغط النفقات العامة لردم الفجوة المالية -عجز الموازنة- الضخمة، ولكن، حقيقته كانت بلا خفض إذا إستبعدنا الخفض الإجباري في نفقات دعم الوقود بسبب الانخفاض القسري في أسعار النفط، وبعد بلوغ أسعار النفط -مزيج برنت- حاجز الـ 50 دولار أمريكي للبرميل، بدأت منصات الحفر الأمريكية بالعودة إلى العمل وارتفع عددها للأسبوع الثالث على التوالي حتى الأسبوع الفائت، بما يعنيه ذلك من بلوغ بعض حقول النفط غير التقليدي مرحلة الإنتاج الاقتصادي، ومعها بداية زيادة الإنتاج الأمريكي. ومع كل ارتفاع في مستوى الأسعار، تدخل حقول جديدة نطاق الإنتاج الاقتصادي وتصبح منافسا جديدا في زيادة المعروض من النفط، ومع زيادة المعروض من النفط الإيراني والعراقي، وفي بيئة إختلاف ونزاع بين منتجي النفط التقليدي، يبقى عودة الفائض الكبير إلى سوق النفط إحتمالا ضاغطا يهدد بجولة أخرى من هبوط أسعار النفط.

ونعتقد أن أسعار النفط قد تستقر حول الـ60 دولار أمريكي للبرميل بما يضمن إمدادات توازن العرض بالطلب في السوق العالمي، ولكن، ذلك مشروط بتوافق بين منتجي النفط التقليدي، وهو الأمر الذي يبدو مستبعدا في الوقت الحاضر. وفي الكويت، يجب ألا يؤدي الارتفاع الكبير لأسعار النفط من ادنى مستوى بلغه في يناير الفائت، إلى التراخي وافتراض أن أسعار النفط سوف تستمر في إرتفاعها ولا بأس من تأجيل عمل جراحي مستحق جدا لمواجهة مبكرة لإختلالات الاقتصاد الرئيسية، لأن من الحصافة التعامل مع أسوأ سيناريو، ولأن مستوى أسعار 2011-2013 المرتفعة لن يتكرر، ولأن افضل الإحتمالات هو 60 دولار أمريكي لخام برنت، وأدنى من ذلك بكثير للنفط الكويتي، بينما سعر التعادل للموازنة الحالية هو 67 دولار أمريكي لبرميل النفط الكويتي.

اداء الاقتصاد العالمي

في تقريره الصادر في 7 يونيو الجاري، خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2016 من2.9 في المئة في تقرير شهر يناير الفائت، إلى 2.4 في المئة، وتخفيض بنصف النقطة المئوية في 5 شهور، يعتبر تخفيض كبير. وكان صندوق النقد الدولي قد خفض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في تقرير شهر ابريل الفائت بنحو 0.2- في المئة ليصبح 3.2 في المئة للعام الجاري بدلا من 3.4 في المئة في تقديرات تقرير شهر يناير الفائت، وفارق الشهرين بين تقديرات النمو في آخر تقريرين، يجعل المقارنة غير دقيقة، ولكن، يظل صندوق النقد الدولي اكثر تفاؤلا في تقديراته للنمو بنحو 0.5 في المئة عند المقارنة بين تقريري شهر يناير للمؤسستين. وفي موقف مناقض للجهتين، يبدو أن بنك الاحتياط الفيدرالي -المركزي الأمريكي- يعتقد أن القلق من التضخم بات أكبر من القلق على النمو، لذلك بات من شبه المؤكد انه ماض في رفع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي لأكثر من مرة هذا العام، وان لم يرفعها في إجتماع يونيو.

التغير إلى الأدنى في تقدير معدلات النمو، وبهامش كبير خلال فترة قصيرة، والفروق الكبيرة بين مؤسسة وأخرى، واحيانا تناقض التقديرات بين مؤسسات كبيرة، ليس قاعدة، ولا حالة متكررة، وإنما هي قرين حالة إنعدام اليقين. فالعالم الخارج من لزمة مالية كبرى، والتغير الكبير الذي طال سياساته بسببها، والأحداث الجيوسياسية الساخنة، يجعل من تبني فرضيات صلبة أمر في حكم المستحيل، ويحصر البنك الدولي في تقريره الأخير جملة من المخاطر كانت سببا في التذبذب الكبير في التقديرات، منها مزيد من ضعف نمو اقتصادات ناشئة -روسيا والبرازيل مثال-، وضعف نمو الاقتصادات المتقدمة، ومخاطر الأسواق المالية بعد حقبة طويلة من الإسراف في الإقتراض الرخيص، والأحداث الجيوسياسية الساخنة، وتلاشي او إستنفاذ قدرة السياسات النقدية على دعم النمو. وبينما يقدر التقرير بأن دول في شرق وجنوب آسيا، ومعظمها مستوردا للمواد الأولية، سوف تنمو بمعدل عال يبلغ نحو 5.8 في المئة، ومن ضمنها سوف تحقق الهند معدل النمو

الأعلى بنحو 7.6 في المئة والصين بنحو 6.7 في المئة، سوف يتحمل العبء الدول المصدرة للمواد الأولية مثل دولنا وروسيا والبرازيل.

لذلك، خفض البنك الدولي معدل نمو دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إلى 2.9 في المئة في تقرير شهر يونيو الجاري، بعد ان كان 4 في المئة في تقرير شهر يناير الفائت، والسبب، هو تقديره لانخفاض معدل اسعار النفط إلى 41 دولار أمريكي للبرميل للعام الجاري، ومدركا كم هي حساسية النمو في المنطقة لحركة أسعار النفط. ويتفق البنك الدولي مع تقرير صندوق النقد الدولي ومجلة «الإيكونومست» بأن إيران ستكون إستثناء بمعدلات نمو اعلى. ويخلص في مقدمة تقريره إلى أن توقعات النمو، يأتي، وبشكل واضح، متفاوتة بشكل كبير بين الدول المستوردة للمواد الأولية، وتلك المصدرة لتلك المواد، ولصالح الأولى.

اردنا أن نخلص من كل ما تقدم إلى ان المخاطر باتت عالية، وضعف أسعار المواد الأولية، والنفط أهمها على الإطلاق، بات حقيقة لابد من التعايش معها لفترة طويلة قادمة، وان نمو اقتصاداتنا بما يترتب عليه من خلق لفرص العمل بات ضعيفا وبشكل تحديا وتهديدا لإستقرارنا، وان كل ما فعلناه حتى هذه الساعة لا يرقى إلى مواجهة القليل من حجم ذلك التحدي. والدول الحصيفة، هي تلك التي تتعامل مسبقا مع أسوأ سيناريو، وقد إرتكبنا في الكويت أخطاء جسيمة لا يمكن تعويض ضررها عندما كانت سوق النفط رائجة، ولكن ارتفاع أسعاره في ذلك الزمن عمل على تغطيتها وشراء بعض الوقت، أما حاليا، فالوقت نفذ أو يكاد، وأسعار النفط بمستواها الحالي لن تتمكن من تغطية الخطايا، ولا يبدو أن الإدارة العامة تفهم تلك الخلاصة.

نتائج بنك بوبيان - الربع الأول 2016

اعلن بنك بوبيان نتائج اعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى ان البنك حقق أرباحا -بعد خصم الضرائب-، بلغت نحو 9.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 1.8 مليون دينار كويتي، ونسبته 23.8 في المئة، مقارنة بنحو 7.4 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2015. ويعود الفضل في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة اعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 3.9 مليون دينار كويتي، أي نحو 18.1 في المئة، حين بلغت نحو 25.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 21.2 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2015، نتيجة ارتفاع صافي إيرادات التمويل بنحو 3.8 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 21.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 17.6 مليون دينار كويتي. وارتفع، أيضا، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 618 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 3.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.5 مليون دينار كويتي. بينما حقق بند حصة في نتائج شركات زميلة خسائر بلغت نحو 527 الف دينار كويتي، مقارنة بربح بلغ نحو 238 الف دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية، بقيمة اقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، وبحدود 1.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 10.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 9.5 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2015، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 12.5 في المئة، وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 42.6 في المئة، بعد أن كانت نحو 44.8 في المئة. وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 830 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 4.86 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.03 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 20.6 في المئة، وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح الذي بلغ نحو 36.3 في المئة، مقارنة بنحو 34.6 في المئة خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الاصول قد سجل ارتفاعا، بلغ قدره 127.2 مليون دينار كويتي ونسبته 4.1 في المئة، ليصل إلى نحو 3.260 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 3.133 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2015، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الاصول نحو 487.5 مليون دينار كويتي ونسبته 17.6 في المئة، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2015، حين بلغ 2.773 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء، بما قيمته 95.9 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 4.4 في المئة، وصولا إلى نحو 2.268 مليار دينار كويتي «69.6 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة بنحو 2.172 مليار دينار كويتي «69.3 في المئة من إجمالي الأصول»، في نهاية عام 2015. وارتفع بنحو 19.1 في المئة، أي نحو 363.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2015، حين بلغ نحو 1.905 مليار دينار كويتي «68.7 في المئة من إجمالي الأصول». وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 86.5 في المئة، مقارنة بنحو 84.1 في المئة.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك «من غير احتساب حقوق الملكية» قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 127.7 مليون دينار كويتي، لتصل إلى نحو 2.940 مليار دينار كويتي، بعد ان كانت 2.812 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2015. وهذه الأرقام ستكون أكبر لو قارنا إجمالي المطلوبات مع الفترة نفسها من العام السابق، إذ سيقارب 466.1 مليون دينار كويتي، أو بنسبة ارتفاع 18.8 في المئة حين بلغ آنذاك نحو 2.474 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول نحو 90.2 في المئة مقارنة بنحو 89.2 في المئة.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية البنك، كلها، قد سجلت ارتفاعا، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك «ROE» إلى نحو 11.4 في المئة، مقارنة بنحو 10 في المئة، وحقق العائد على راسمال البنك «ROC» ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 17.2 في المئة، بعد أن كان عند 14.6 في المئة. وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» ارتفاعا بسيطا، أيضا، حين بلغ نحو 1.14 في المئة، قياسا بنحو 1.09 في المئة. وارتفعت ربحية السهم «EPS» إلى نحو 4.2 فلسا مقابل نحو 3.4 فلسا. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية «P/E» نحو 25.3 مرة، أي تحسن، مقارنة مع 30.4 مرة، نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنحو 23.2 في المئة عن مستواه في 31 مارس من عام 2015، مقابل ارتفاع اقل لسعر السهم بنحو 2.4 في المئة عن مستوى سعره في 31 مارس 2015، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية «P/B» نحو 2.87 مرة، مقارنة بنحو 2.86 مرة.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الإسبوع الماضي، اكثر نشاطا، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وارتفعت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر السوق «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 334.2 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 2.7 نقطة، ونسبته 0.8 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، بينما انخفض بنحو 31.7 نقطة، أي ما يعادل 8.7 في المئة عن إقفال نهاية عام 2015.

	إقفال 2015/12/31	إقفال 2016/06/23	التغير %	متوسط 2016/06/16	متوسط 2016/06/23	
1	بنك الكويت الوطني	401.1	(3.4)	339.5	327.8	(18.5)
2	بنك الخليج	211.3	3.5	183.7	190.2	(10.0)
3	البنك التجاري الكويتي	402.3	3.6	358.2	371.0	(7.8)
4	البنك الأهلي الكويتي	245.5	3.0	216.1	222.6	(9.3)
5	بنك الكويت الدولي	235.5	(5.2)	202.2	191.7	(18.6)
6	بنك الأهلي المتحد	424.2	(1.2)	352.2	347.8	(18.0)
7	بنك برقان	359.6	5.0	283.4	297.7	(17.2)
8	بيت التمويل الكويتي	1,052.0	0.0	976.4	976.4	(7.2)
	القطاع البنكي	**409.7**	**(1.0)**	**353.2**	**349.6**	**(14.7)**
9	الصناعات الكيماوية	125.6	2.2	132.8	135.7	8.0
10	الصناعات الغذائية	255.1	(3.4)	239.1	251.0	(1.7)
11	الصناعات الهندسية	110.7	4.2	118.3	123.3	11.4
12	مشاريع الكويت القابضة	1,292.5	0.0	1,114.2	1,114.2	(13.8)
13	أسمنت الصناعات الوطنية	41.7	3.7	57.4	59.5	36.2
	القطاع الاستثماري	**347.4**	**0.5**	**319.0**	**320.7**	**(7.7)**
14	الكويت للتأمين	67.3	(3.5)	66.2	63.9	(5.1)
15	الخليج للتأمين	427.7	(4.3)	399.2	382.1	(10.7)
16	الأهلية للتأمين	199.0	(2.1)	178.4	174.6	(12.3)
17	وربة للتأمين	88.5	(1.9)	85.2	83.6	(5.5)
	قطاع التأمين	**162.9**	**(3.4)**	**152.1**	**147.0**	**(9.8)**
18	عقارات الكويت	88.6	(1.9)	90.3	88.6	0.0
19	العقارات المتحدة	193.7	1.1	183.5	185.6	(4.2)
20	الوطنية العقارية	187.8	(2.3)	192.2	187.8	0.0
21	المدينة العقارية	1,494.0	0.0	1,453.6	1,453.6	(2.7)
	القطاع العقاري	**184.3**	**(0.6)**	**181.7**	**180.6**	**(2.0)**
22	صناعة الصناعات الوطنية	112.6	5.5	100.1	105.4	(6.4)
23	صفاة الكويت	595.5	4.0	565.3	587.9	(1.3)
24	صناعات الزجاج والخزف	104.9	5.2	100.0	105.2	0.3
25	الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية	149.9	(3.7)	161.9	155.9	4.0
26	المقاولات والخدمات البحرية	64.8	(3.9)	61.1	58.7	(9.4)
	القطاع الصناعي	**172.4**	**2.7**	**164.4**	**168.9**	**(2.0)**
27	الأغذية الغربية	577.5	0.0	1,067.1	1,067.1	84.8
28	المنتجات الغربية	115.5	0.0	115.5	115.5	0.0
29	المخازن العمومية	1,862.8	2.1	1,843.4	1,882.2	1.0
30	شركة زين	353.8	0.0	338.2	338.2	(4.4)
31	شركة الصفاة للنجمة	11.7	0.0	12.6	12.6	7.7
	قطاع الخدمات	**598.6**	**1.1**	**635.4**	**642.1**	**7.3**
32	النقل والسمرة العمراني	106.7	5.3	156.7	165.0	54.6
33	شركة المساهمة العقارية	81.8	0.0	126.8	126.8	55.0
34	المنصة للتراخيص	65.3	0.0	59.3	59.3	(9.2)
35	الشركة الدولية للمرافئ	1,970.7	19.0	2,069.5	2,465.4	25.0
	قطاع الأطعمة	**681.5**	**17.4**	**728.1**	**855.1**	**25.5**
36	الشركة الأولى والكيمياء الصناعية	362.5	(1.2)	329.1	325.0	(10.3)
37	صناعات الخليج	322.6	5.5	294.3	310.5	(3.8)
38	صناعات ام القيوين	588.6	(1.4)	537.1	529.8	(10.0)
	شركات غير كويتية	**228.6**	**0.9**	**216.7**	**218.6**	**(4.4)**
	المؤشر العام	**366.9**	**0.8**	**331.8**	**334.2**	**(8.7)**

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

البيان	2015/12/31 (ألف دينار كويتي)	2016/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	3,260,127	2,772,659	487,468	%17.6	↑
مجموع المطلوبات	2,939,749	2,473,660	466,089	%18.8	↑
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	317,798	293,939	23,859	%8.1	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	25,097	21,243	3,854	%18.1	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	10,699	9,511	1,188	%12.5	↑
المخصصات	4,861	4,031	830	%20.6	↑
الضرائب	427	342	85	%24.9	↑
صافي الربح	9,110	7,359	1,751	%23.8	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الأصول	%1.14	%1.09			↑
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%11.4	%10.0			↑
**العائد على رأس المال	%17.2	%14.6			↑
ربحية السهم للبنك (فلس)	4.20	3.41	0.8	%23.2	↑
إقفال سعر السهم (فلس)	425	415	10.0	%2.4	↑
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	25.3	30.4			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.87	2.86			

المؤشرات المالية للبنك بوبيان المنتهية في 31 مارس 2016

رسم بياني يعرض حركة أسعار النفط الكويتي